

"قياس الاداء الاقتصادى والتقدم الاجتماعى"

- لا يعطى القياس المبنى على المتوسطات صورة حقيقية للاداء ، فاذا افترضنا - مثلاً - دولة تتكون من فردين الاول دخله مليون جنيه والثانى معدم تماماً فان متوسط دخل الفرد فى هذه الدولة سيكون نصف مليون جنيه! ونفس الشئ ينطبق على نسبة النمو فى فى الناتج الاجمالى كقياس للنجاح الاقتصادى ، ففي الثمانينات من القرن الماضى - على سبيل المثال - كان مؤشر النمو فى اليابان سنياً للغاية بينما على النقيض انخفضت البطالة فى نفس الفترة واستقرت الاسعار وتدننت مستويات الجريمة واعتبرت الصحة والتعليم وجودة الطعام من الافضل فى العالم! وكما يصعب قياس - فى معدلات النمو - الانشطة غير الرسمية والتطوعية والقيمة المضافة للخدمات المجانية التى تقدمها الحكومة فى الصحة والتعليم الخ مما يعطى صورة منقوصة لحجم الاقتصاد الحقيقى ، ولقد قام باحثان عام 2012 بقياس الانشطة المنزلية غير المدفوعة الأجر فى الولايات المتحدة ووجدا أنها تضيف قرابة 3.8 تريليون دولار الى حجم الاقتصاد الامريكى بزيادة 26% ، وفى عام 2000 توصل المكتب الوطنى للإحصاء فى بريطانيا وبحسابات معقدة الى تقدير العمل المنزلى غير المدفوع الأجر ب 877 مليار جنيه استرلينى أى 40% من النشاط الاقتصاد الكلى ! وعندما ادخلت ايطاليا فى حساباتها القومية القطاع غير الرسمى ارتفع حجم اقتصادها دفعة واحدة ب18% ، والولايات المتحدة تدخل بيع السلاح للجمهور فى حسابات النمو على عكس اوروبا، وكولومبيا تحسب تجارة المخدرات كجزء من النشاط الاقتصادى، وفى كل دول العالم يتضمن الناتج الاجمالى أنشطة ضارة مثل صناعة وبيع التبغ والسجائر تساهم فى الحصيلة الضريبية بينما اثارها غير المباشرة على الصحة العامة وميزانية الدولة والافراد سلبية الى حد كبير ، فمعدل النمو فى الناتج الاجمالى لا يفرق بين ما هو حميد أو خبيث فى الاقتصاد! ويزيد من اشكالية قياس النمو بروز الاقتصاد الرقمى، فالاقتصاد الرقمى واستخداماته التكنولوجية يقلل من تكلفة التعاملات والتنقل ... الخ، مما يؤدي الى هبوط نسبة نمو الناتج بينما يتحسن الاداء الاقتصادى حيث يعتمد الاقتصاد الرقمى على المكون المعرفى - غير الملموس - اكثر من المكون المادى الملموس الذى يدخل فى الحسابات القومية للناتج! وليس القصد من ذلك إغفال المتوسطات أو مؤشر النمو فى الناتج الاجمالى ، ولكن تلك الامثلة توضح مدى القصور فى الاعتماد على مؤشرات بعينها لقياس اداء ادارة الاقتصاد والتنمية وضرورة التوسع فى القياسات ، فحساب "الثروة

القومية" له أهمية قصوى لأنه يساعد على اتخاذ قرارات أفضل لاستدامة التنمية في المستقبل ، فنيجيريا - مثلاً- حققت نمواً اقتصادياً مرتفعاً بينما تراجعت ثروتها القومية ، ولقد قام البنك الدولي مؤخراً بإجراء قياسات للثروة القومية في 150 دولة أعطى فيها أهمية خاصة للرأس المال البشرى وجودة اداء المؤسسات، وكما ظهرت مؤشرات أخرى مثل " الناتج الاجمالي للسعادة " ويشمل قياسات للصحة والتعليم والثقافة والحوكمة ومستويات المعيشة ، اما مؤشر التقدم الحقيقي أو الصادق The Genuine Progress Index ويطلق عليه GDP2.0 أى الناتج 2، فيتكون من 26مؤشر على ثلاثة محاور اقتصادية واجتماعية وبيئية ، والمؤشر الكندي للرفاهة يتضمن قياسات في مجالات التعليم والصحة والبيئة والبرامج الاجتماعية والضرائب والأمن والتشغيل والحد الأدنى للمعيشة والمشاركة المجتمعية ، ووضع الباحث الصيني "نيو Niu" مؤشراً جديداً للناتج الاجمالي يعبر عن ما اسماه "النمو الحقيقي" وذلك بطرح الانشطة الضارة بالبيئة من الناتج الاجمالي وتوصل أن 3/1 الاقتصاد الصيني غير حقيقى من هذا المنظور ، وهناك بالطبع المؤشر القديم للتنمية البشرية الذى صممه الباكستاني محبوب الحق واعتمده البرنامج الانمائى للامم المتحدة فى تقاريره السنوية منذ عام 1990.

• الهدف اذن هو التوسع فى استخدام المؤشرات المختلفة والمعبره عن مجمل الاداء الاقتصادى والتقدم الاجتماعى ، وقيام وزارة التخطيط بتصميم "لوحة القيادة الاقتصادية والاجتماعية" متضمنه بانوراما من القياسات توضع تحت أعين المسؤولين ومتخذى القرار على أن تشمل بصفة خاصة (1) الناتج الاجمالي للفرد (2) الدخل الوسطى median وليس المتوسط (3) العدالة الاجتماعية ومؤشر جينى (4) الناتج الصافى المحلى NDP بعد طرح استهلاك الاصول القومية (5) الرفاهة كما اسلفنا (6) الانبعاثات الكربونية.

شريف دلاور